

## الخلافاً النحوي في وجوب اقتران جواب (أما) بالفاء

د. أمحمد فرج علي فرحات

### مقدمة

الحمد لله الغني عن حمدنا، الذي علم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على رسوله محمد صلى الله عليه وسلم الذي حرصنا على طلب العلم في غير ما مناسبة، وفي أكثر من حديث شريف، وعلى صحابته الغر الميامين وعلى من تبعهم إلى يوم الدين. أما بعد: فبهرز هذا البحث ظاهرة لغوية خلافية تتمثل في وجوب اقتران (الفاء) بجواب (أما)، ولعل فكرة البحث عن هذه المسألة كانت تراودني منذ زمن ليس بالقريب إذ كنت أراجع أستاذي المشرف على رسالتي في مرحلة دراسة درجة الماجستير فكان يلزمني بذكر هذه الفاء في جواب (أما)، وقد تتبع الباحث جذور هذا الرأي بين سطور بطون أمهات الكتب، ووازن بين النصوص، وناقشها نقاشاً علمياً خلص بعده إلى عدة نتائج، أهمها أنه لا يجب ذكر هذه الفاء، والشواهد القرآنية، والأحاديث الشريفة، والشواهد الشعرية كثيرة ومقنعة وإن كانت لا تروق لكثير من الباحثين، ولكن من له حجة على من ليس له حجة، وميدان البحث في العلم مفتوح والحمد لله: لذا يوصي الباحث بأن يؤخذ بهذا الرأي؛ لأن لغتنا العربية رحية الألفاظ والجمل، واسعة المعاني والدلالات، عميقة السياقات الأسلوبية، فلعينا أن لا نضيق عليها بكل القواعد التي وضعها النحاة ولو لها أعناق النصوص، فاللغة هي الأصل الذي جاءت القواعد خدمة له لا العكس، وما يستوقف الباحث الكيس ويوجه اهتمامه ودراسته ينبغي أن تكون آراء ذات بال لا يظفر بها إلا المطلع المجد، ليرى بها جدة أو ندرة تستوجب الجمع والظهور، فلا تقاس أهمية البحث بكثرة أوراقه، وإنما تقاس بقيمة ما يقدمه، وعلى حد علم الباحث أن هذه الدراسة المختصة بهذه الفاء عينها، وبهذه النتائج نفسها لم يطرقها باحث قبله، وقد التزم في هذا البحث المتواضع بالمنهج الوصفي التحليلي، فانظر رعاك الله بتدبير إن شئت إلى قوله تعالى: (فَأَمَّا الَّذِينَ أُسُوذَتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ۗ) وجاء في الآية التي تليها قوله تعالى: (وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَتِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ) ٢، ما يدل على الجواز لا الوجوب، وإلى حديث عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (أما بعد: ما بال رجال يشترون شروفاً ليست في كتاب الله؟ ما كان من شرط ليس في كتاب الله: فهو باطل) ٣، وإلى قول الشاعر ٤:

فَأَمَّا الصُّدُورُ، لَا صُدُورَ لَجَعْفَرٍ وَلَكِنْ أَعْجَازًا شَدِيدًا ضَرِيرَهَا

وإلى قول الآخر:

أَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ وَلَكِنْ سَبْرًا فِي عَرَاضِ الْمَوَاقِبِ

تلك بعض الأدلة على سماحة لغتنا وتجويزها لمثل هذا الأسلوب ثم يأتي بعد ذلك من يلزم الناطقين بضرورة ذكر هذه الفاء، فهذه أدلتنا من كتاب الله، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ومن شعر العرب، فأرونا أدلتكم، فما كان منهم إلا أن تأولوا كل ذلك، وعلماء النحو متفقون على أن الرأي الذي لا تأويل فيه أقوى وأفضل من الرأي الذي فيه تأويل والتواء قد يكون قريباً وقد يكون بعيداً.

لأنها تدخل الاسم الذي بعدها في إعراب الاسم الذي قبلها، وليس قبلها ما تعطف عليه، ولا تكون الثانية هي العاطفة؛ لدخول واو العطف عليها، وحرف العطف لا يدخل على مثله، قال ابن السراج: ليس (إما)

الفارسي ٦، وابن السراج ٧، قال ابن يعيش: ((قد كنا ذكرنا أن أبا علي لم يعد (إما) في حروف العطف، وذلك لأمرين: أحدهما أنها مكررة، فلا تخلو العاطفة من أن تكون الأولى أو الثانية، فلا يجوز أن تكون الأولى

المبحث الأول: الضرق بين (أما)

ومثيلاتها في الرسم

أولاً: الضرق بين (إما) و(أما):

يكاد يجمع النحويون على أن (إما) تأتي حرف عطف، وخالفهم أبو علي

يكون مرفوعاً بالابتداء، ويكون منصوباً  
بالمفعولية<sup>١٩</sup>

### المبحث الثاني: حكم اقتران

#### جواب (أما) بالفاء

قبل الخوض في حكم لزوم الفاء هذا  
الموضع لابد لنا من أن نعرف المعنى المراد  
من ذكرهم (أما) في السياقات اللغوية  
 وأنواعها، فمن معانيها غير الشرطية قول  
الشاعر<sup>٢٠</sup>:

وَمَا أَنْتَ أَمَا ذَكَرَهَا رَبِّعِيَّةٌ

يُحِطُّ لَهَا مِنْ تَرَمَدَاءِ قَلِيْبٍ  
فَإِنَّهَا (أَمْ) المقطوعة دخلت على  
(ما) الاستفهامية.

وَأَمَّا قَوْلُ الْآخِرِ<sup>٢١</sup>:

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ

فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضُّعْفُ  
فهي (أَنْ) دخلت على (كُنْتَ)، ثُمَّ  
حُدِثَتْ (كان) وُحُوضٌ منها (ما)، ثُمَّ  
انفصل الضمير فصار متصلاً (أَنْتَ)  
ولذلك نُصِبَ (ذا نفر) بعده.

كما ذَكَرَ سيبويه موضعاً آخر للعوض،  
ومثَّلَ لَهُ بِقَوْلِهِمْ: "أَفْعَلُ هَذَا إِمَّا لَا"  
وأصله: إِنْ كُنْتَ لَا تَفْعَلُ غَيْرَهُ<sup>٢٢</sup>.

أما (أما) التي تعيننا في هذا البحث  
فهي ما اصطلح عليها بين جمهور النحاة  
بأنها شرطية، وأنها بمعنى: (مهما يكن  
من شيء)<sup>٢٣</sup>، وبذلك هي نائبة عن اسم  
الشرط وفعله؛ ولهذا لا يليها فعل، وهي  
حرف بسيط<sup>٢٤</sup>، وقد تبدل ميمها الأولى  
ياءً استتقالاً للتضعيف، قال أبو حاتم:  
(لغة بني تميم وبني عامر في (أما):  
أيماً، يبدلون من إحدى الميمين ياءً كراهة  
التضعيف)<sup>٢٥</sup>، كقول عمر بن أبي  
ربيعة<sup>٢٦</sup>:

نَحْوُ قَوْلِ النَّائِلِ: أَخْبَرَنِي عَنْ أَحْوَالِ الْقَوْمِ؟  
فَتَقُولُ مَجِيباً لَهُ: أَمَا زَيْدٌ فَخَارَجَ، وَ أَمَا  
عَمْرُو فَمَقِيمٌ، وَ أَمَا خَالِدٌ فَسَرَقَ... وليس  
كذلك (إمّا): لِأَنَّ مَعْنَاهَا مَعْنَى (أَوْ) فِي  
الشُّكِّ، وَالتَّخْيِيرِ، وَالإِبَاحَةِ، وَأَخَذَ الشَّيْئِينَ  
عَلَى الإِبْهَامِ، لَا فَرَقَ بَيْنَهُمَا إِلاَّ مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ  
ب (إمّا) شاكاً، نَحْوُ: ضَرَبْتُ إِمَّا زَيْدًا وَإِمَّا  
عَمْرًا، فَإِذَا أَتَيْتَ ب (أَوْ) ذَلَّتْ عَلَى الشُّكِّ  
عِنْدَ ذِكْرِ التَّالِي، نَحْوُ قَوْلِكَ: ضَرَبْتُ زَيْدًا  
أَوْ عَمْرًا)<sup>١٦</sup>.

### ثانياً: الفرق بين (أما) المفتوحة

#### المخففة و(أما) المشددة:

ذَكَرَ الإِمَامُ أَحْمَدُ المَالَتِيُّ ل (أما)  
موضعين: الموضع الأول: أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهَا  
العَرَضُ كَأَحَدِ مَعَانِي (أَلَا) فتقول: "أَمَّا  
تَقَوْمٌ"، وَ "أَمَّا تَعَدُّ"، والمعنى أَنَّكَ  
تَعَرَّضَ عَلَيْهِ فَعَلَ القِيَامَ وَالقُعُودَ، تَتَرَى هَلْ  
يَفْعَلُهُمْ أَوْ لَا؟ فَلَإِ يَكُونُ بَعْدَهَا إِلاَّ الفِعْلُ كَ  
(أَلَا)، فَإِنَّ أَتَى بَعْدَهَا الإِسْمُ فَعَلَى تَقْدِيرِ  
الفِعْلِ، فتقول: "أَمَّا زَيْدًا أَمَا عَمْرًا"،  
والمعنى: أَمَا تَبَصَّرَ زَيْدًا، وَنَحْوَ ذَلِكَ مِنْ  
تَقْدِيرِ الفِعْلِ الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ قَرِينَةُ الكَلَامِ،  
والموضع الثاني: أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهَا التَّنْبِيْهَ  
وَالاسْتِفْتَاْحَ، مِثْلَ (أَلَا)، وَذَلِكَ قَوْلِكَ: "أَمَا  
زَيْدٌ قَائِمٌ"، وَ "أَمَا قَامَ زَيْدٌ"، وَ "أَمَا إِنَّكَ  
قَائِمٌ"، فإليها الجمل الاسمية والفعلية<sup>١٧</sup>.  
ولا تكون (أما) لأحد هذه المواضع  
المذكورة، ولا يليها الفعل ((لأنَّ) (أما)  
قائمة مقام حرف شرط وفعل شرط، فلو  
ولها فعل: لتوهم أنه فعل الشرط، ولم  
يُعلم بقيامها مقامه)<sup>١٨</sup>، عَلَى العَكْسِ  
من (أما) التي لا يليها إلا الفعل، كما أَنَّ  
(أما) حرف تفصيل، وفيها معنى الشرط،  
ويلزم النحاة جوابها بالفاء، وما بعدها

حرف عطف؛ لِأَنَّ حُرُوفَ العَطْفِ لَا يَدْخُلُ  
بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ، فَإِنَّ وَجَدْتَ شَيْئًا مِنْ  
ذَلِكَ فِي كَلَامِهِمْ فَدَخَلَ خَرَجَ أَحَدُهُمَا مِنْ  
أَنْ يَكُونَ حَرْفَ عَطْفٍ، نَحْوُ قَوْلِكَ: "مَا  
قَامَ زَيْدٌ لَّا عَمْرُو" ف (لا) فِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ  
لَيْسَتْ عَاطِفَةً، إِنَّمَا هِيَ نَافِيَةٌ، وَنَحْنُ نَجِدُ  
(إمّا) هَذِهِ لَا يَفَارِقُهَا حَرْفَ العَطْفِ، فَدَخَلَ  
خَالَفَتْ مَا عَلَيْهَا حُرُوفَ العَطْفِ)<sup>١٨</sup>.

والصحيح أنها حرف عطف، فإنما  
دخلت (إمّا) الأولى لتؤدِّن أَنَّ الكَلَامَ مَبْنِيٌّ  
عَلَى مَا لِأَجْلِهِ جِيءَ بِهَا، وَدَخَلَتْ الوَاوُ ثَانِيَةً  
لِتُبَيِّنَ أَنَّ (إمّا) الثَانِيَةَ هِيَ الأُولَى، وَلَا  
يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ الوَاوُ عَاطِفَةً لِّلکَلَامِ لِأَنَّهُ  
فَاسِدٌ؛ لِأَنَّ الوَاوُ مُشْرَكَةٌ لِفِظًا وَمَعْنَى،  
وَالكَلَامُ الَّذِي فِيهِ (إمّا) لَيْسَ عَلَى ذَلِكَ بَلْ  
عَلَى المُخَالَفَةِ مِنْ جِهَةِ المَعْنَى، وَفِي هَذَا الرَّدُّ  
عَلَى أَبِي عَلِيٍّ وَاتِّبَاعِهِ ضَرُورَةٌ<sup>١٩</sup>.

وَفَسَّرَ سِيبَوِيهٌ مَعْنَى (إمّا) بِأَنَّهَا قَدْ  
تَأْتِي لِلسُّكِّ فَقال: ((وَمِنْ النُّعْتِ أَيْضًا:  
"مَرَرْتُ بِرَجُلٍ إِمَّا قَائِمٌ وَإِمَّا قَاعِدٌ"،  
فَقَدْ أَعْلَمَهُمْ أَنَّهُ لَيْسَ بِمُضْطَّجِعٍ، وَلَكِنَّهُ  
شَكَّ فِي القِيَامِ وَالقُعُودِ، وَأَعْلَمَهُمْ أَنَّهُ عَلَى  
أَحَدِهِمَا... إِلاَّ أَنْ (إمّا) يَجَاءُ بِهَا لِيَعْلَمَ أَنَّهُ  
يُرِيدُ أَحَدَ الأَمْرَيْنِ))<sup>٢٠</sup>.

وقد تأتي للتفصيل، قال ابن هشام:  
(هُوَ غَالِبُ أَحْوَالِهَا)<sup>٢١</sup>، كقوله تعالى:  
(أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينٍ<sup>٢٢</sup>)، (وَأَمَّا  
الْفُلُوكُ<sup>٢٣</sup>)، (وَأَمَّا الْجِدَارُ<sup>٢٤</sup>) الآيات.

ومن معانيها: التخيير، نحو: "خُذْ مِنْ  
مَالِي إِمَّا دَرَهْمًا وَإِمَّا دِينَارًا"، وَالإِبَاحَةِ،  
نَحْوُ: "جَالِسٌ إِمَّا الحَسَنَ وَإِمَّا ابْنَ سِيرِينَ"  
<sup>٢٥</sup>.

وقد كان أبو الحسن الرُّمَانِيُّ دَقِيقًا  
حِينَ قال: ((الفرق بين (أما) و(إمّا) أَنَّ  
(أما) لِلإِسْتِفْتَاْحِ بِتَفْصِيلِ جُمْلَةٍ ذَكَرَهَا

رَأَيْتُ رَجُلًا أَيَّمَا إِذَا الشَّمْسُ عَارَضَتْ

فِيضْحَى وَأَمَّا بِالْعَشِيِّ فَيُخْصِرُ  
وَلَا يَدُ مِنْ فَاصلِ بَيْنَ (أَمَّا) وَالْفَاءِ، قَدْ  
يَكُونُ مَبْتَدَأً مَثَلُ: "أَمَّا زَيْدٌ فَتَأْتَمُّ"، وَقَدْ  
يَكُونُ مَفْعُولًا بِهِ

مَثَلُ: "أَمَّا زَيْدًا فَأَكْرَمَ، وَأَمَّا عَمْرًا  
فَاعْرَضَ عَنْهُ"، وَقَدْ يَكُونُ جَارًا وَمَجْرورًا  
مَثَلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: (وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ  
فَحَدَّثْتُ) (٢٧)، وَقَدْ يَكُونُ جَمَلَةً شَرْطِيَّةً مَثَلُ  
قَوْلِهِ تَعَالَى: (فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقْرَبِينَ  
فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتْ نَعِيمٌ) (٢٨).

وَمِنَ النَّحْوَةِ مَنْ بَالَعُ فَيَجْعَلُ لَ (أَمَّا)  
عَمَلًا غَيْرَ النِّيَابَةِ الْمَزْعُومَةِ إِنْ صَحَّ تَعْبِيرُنَا  
قَالَ أَبُو حَيَانَ: ((وَأَجْزَاوُ أَنْ تَعْمَلَ (أَمَّا)  
فِي الظَّرْفِ، وَالْمَجْرورِ، وَالْحَالِ بِمَا فِيهَا  
مِنْ مَعْنَى الفِعْلِ، وَلَا تَعْمَلُ فِي الأَسْمَاءِ  
الصَّرِيحَةِ)) (٢٩).

وَقَدْ تَحَسَّنَ الْمَبْرُودُ مَعْنَى الشَّرْطِ فِي  
(أَمَّا) فَقَالَ: ((وَمَنْ ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ  
وَجَلَّ: "وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ أَصْحَابِ اليَمِينِ  
فَسَلَامٌ لَكَ مِنَ أَصْحَابِ اليَمِينِ" ٣٠، الفَاءُ  
لَا يَدُ مِنْهَا فِي جَوَابِ (أَمَّا)، فَقَدْ صَارَتْ هَا  
هُنَا جَوَابًا لَهَا، وَالْفَاءُ وَمَا بَعْدَهَا يَسْدَانِ  
مَسْدَ جَوَابِ (إِنْ)، وَلَوْ كَانَ هَذَا فِي الْكَلَامِ:  
أَمَّا إِنْ كَانَ زَيْدٌ عِنْدَكَ فَلَهُ دَرَاهِمٌ، لَكَانَ  
تَقْدِيرُهُ: مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فَلِزَيْدٍ دَرَاهِمٌ إِنْ  
كَانَ عِنْدَكَ؛ لِأَنَّ (أَمَّا) فِيهَا مَعْنَى الْجَزَاءِ  
وَاقِعٌ وَلَا يَدُ مِنَ الفَاءِ، وَتَقْدِيرُهَا مَا ذَكَرْتُ  
لَكَ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: أَمَّا زَيْدٌ فَمَنْطَلِقُ،  
فَأَمَّا اليَتِيمُ فَلَا تَقْهَرُ ٣١، فَالْمَعْنَى: مَهْمَا  
يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فَلَا تَقْهَرِ اليَتِيمَ، وَلَوْ اضْطَرَّ  
شَاعِرٌ فَحَذَفَ الفَاءَ وَهُوَ يَرِيدُهَا لَجَازَ كَمَا  
قَالَ ٣٢:

أَمَّا الْفِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْو

وَلَكِنْ سِيرًا فِي عِرَاضِ الْوَاكِيبِ ٣٣

وَفِي مَقَابِلِ ذَلِكَ قَالَ الصَّبَّانُ: ((وَقَدْ  
أَسَاءَ الْبَعْضُ التَّصْرُفَ فِيهِ فَقَرَّرَهُ عَلَى  
غَيْرِ وَجْهِهِ؛ وَإِنَّمَا قَالَ فِيهِ مَعْنَى الشَّرْطِ  
وَلَمْ يَقُلْ لِلشَّرْطِ لِتَصْرِيحٍ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنَ  
النَّحْوَةِ بِأَنَّهَا لَيْسَتْ حَرْفَ شَرْطٍ؛ وَإِنَّمَا  
إِفَادَتُهَا لِلشَّرْطِ لِنِيَابَتِهَا عَنْ أَدَاةِ الشَّرْطِ  
وَفِعْلِهِ)) (٣٤)، وَهَذَا نَذَكُرُ حَدِيثًا دَارَ بَيْنَ  
قَوْلَيْنِ رَأَيْنَا أَنْ نَذَكُرَهُمَا زِيَادَةً فِي الْفَائِدَةِ  
وَتَدْلِيلًا عَلَى نَتِيجَةِ مَهْمَةٍ نَرْمِي إِلَيْهَا، قَالَ  
أَبُو حَيَانَ: ((قَالَ الشَّيْخُ كَمَالُ الدِّينِ عَبْدُ  
الْوَاوِدِ بَنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَلْفِ الْأَنْصَارِيِّ  
فِي كِتَابِهِ الْمَوْسُومِ بِنَهَايَةِ التَّامِيلِ فِي أَسْرَارِ  
التَّنْزِيلِ: قَدْ اعْتَرَضَ عَلَى النَّحْوَةِ فِي قَوْلِهِمْ  
لَمَّا حُدِّفَ يَقَالُ: حُدِّفَتِ الفَاءُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى:  
"وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا أَظْلَمُ تَكُنْ آيَاتِي تَتْلُو  
عَلَيْكُمْ ٣٥ تَقْدِيرُهُ: فَيُقَالُ لَهُمْ: أَظْلَمُ تَكُنْ  
آيَاتِي تَتْلُو عَلَيْكُمْ، فَحُدِّفَ: فَيُقَالُ، وَلَمْ  
تُحْدَفِ الفَاءُ، فَلَمَّا بَطَلَ هَذَا تَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ  
الجَوَابُ: فَذَوَقُوا الْعِدَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ،  
فَوَقَعَ ذَلِكَ جَوَابًا لَهُ وَلِقَوْلِهِ: أَكْفَرْتُمْ، وَمِنْ  
نَظْمِ الْعَرَبِ إِذَا ذَكَرُوا حَرْفًا يَقْتَضِي جَوَابًا  
لَهُ أَنْ يَكْتُمُوا عَنْ جَوَابِهِ حَتَّى يَذَكُرُوا حَرْفًا  
يَقْتَضِي جَوَابًا ثُمَّ يَجْعَلُونَ لَهَا جَوَابًا  
وَاحِدًا...انْتَهَى مَا نُقِلَ عَنْ هَذَا الرَّجُلِ،  
وَهُوَ كَلَامٌ أَدِيبٌ لَا كَلَامٌ نَحْوِيٌّ، أَمَّا قَوْلُهُ:  
قَدْ اعْتَرَضَ عَلَى النَّحْوَةِ، فَيَكْفِي فِي بَطْلَانِ  
هَذَا الِاعْتِرَاضِ أَنَّهُ اعْتِرَاضٌ عَلَى جَمِيعِ  
النَّحْوَةِ؛ لِأَنَّهُ مَا مِنْ نَحْوِيٍّ إِلَّا خَرَجَ الْآيَةُ  
عَلَى إِضْمَارٍ: فَيُقَالُ لَهُمْ: أَكْفَرْتُمْ، وَقَالُوا:  
هَذَا فَحْوَى الْخَطَابِ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ فِي  
الْكَلامِ شَيْءٌ مَقْدَّرٌ لَا يَسْتَعْنِي الْمَعْنَى عَنْهُ،  
فَالْقَوْلُ بِخِلَافِهِ مُخَالَفٌ لِلْإِجْمَاعِ فَلَا  
التَّفَاتُ إِلَيْهِ)) (٣٦).

فليعدرني القارئ في نقل هذا النص  
الطويل، ولكني آثرت أن أنقله بنصه دون

تصرف لأستخلص منه بعض الفوائد لعل  
أهمها: أن هناك من اعترض على نوع  
التقدير وهو الشيخ كمال الدين الأنصاري  
وإن كان شأنه شأن غيره من النحاة يؤمن  
بوجوب هذه الفاء في الجواب ولكن هذا  
الاعتراض يقرب رأينا من إقناع القارئ  
بما نريد الوصول إليه، والفائدة الثانية أن  
أبا حيان أبعد الشيخ كمال الدين عن دائرة  
النحو على استحياء بنعت كلام الشيخ بأنه  
كلام أديب لا كلام نحوي، لأنه أنكر تأويل  
النحاة، والفائدة الثالثة أن أبا حيان حاول  
أن يبطل اعتراض الشيخ بأصل من أصول  
النحاة وهو مخالفة الإجماع ولا يجب  
الالتفات إليه.

وهنا يظهر لنا حسن النية جلياً عند  
أبي حيان، فقد ذكر قول رجل يخالفه  
بل يخالف جميع النحاة بنص أبي حيان  
نفسه، ولكن التقيد بالأمانة في المسائل  
العلمية فرضت عليه الحياد والتجرد وذكر  
رأي الخصم ولو كان مخالفاً.

والباحث يعد هذا الموقف لأبي حيان  
من قبيل الوهم والذود عن النحاة لا  
الخطأ، فكيف لباحث مبتدئ أن يخطئ  
عالماً عظيماً كأبي حيان؟ ولكن أجدني  
أستشهد بنصين مهمين في مسألتنا:

أما أحدهما فهو لابن جني جاء تحت  
(باب القول على إجماع أهل العربية متى  
يكون حجة) وهو قوله: ((اعلم أن إجماع  
أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك  
خصمك يده ألا يخالف المنصوص والميسر  
على المنصوص، فأما إن لم يعط يده بذلك  
فلا يكون إجماعهم حجة عليه...فكل من  
فرق له عن علة صحيحة وطريق نهجة  
كان خليل نفسه وأبا عمرو فكرهه) ٣٧، وأما  
الثاني فهو للحافظ جلال الدين السيوطي

ولَمَنْ يُرِيدْ دَلِيلًا مِنَ الشُّعْرِ فَلْيَنْشُدْ  
قَوْلَ الشَّاعِرِ ٤٨:

أَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ

وَلَكِنْ سَيْرًا فِي عِرَاضِ الْمَوَاكِبِ  
وقول الآخر ٤٩:

فَأَمَّا الصُّدُورُ لَا صُدُورَ لَجَعْرَ

وَلَكِنْ أَعْجَازًا شَدِيدًا ضَرِيرَهَا  
وعلى الباحث المحقق المدقق الأيسلم  
لكلِّ مَا يقرأ إلا عن فتاعة ماثلة بين يدي  
الحقيقة والواقع، يؤمن بها في نفسه قبل أن  
يرآها عياناً، وإن الباحث لم يشتَم رائحة  
الشرطية في (أما) لا من قريب ولا من  
بعيد على كثرة تكرار هذا التقدير الذي  
ألزمتنا به النحاة جيلًا بعد جيل، فهل  
الشرطية التي تبدو ظاهرة كالشمس في  
كبد السماء في قولنا: "إن نزلني أزرَك"،  
أو "مهَمَّا يكن من أمر فسأكرمك" هي  
نفسها التي نلمسها، أو نذوقها في قولنا:  
"أما زيد فكيرم"؛ وأين جملنا الشرط  
والجواب فيها؟ وهما يأتي التأويل الذي  
يكون حاضرًا دائمًا إذا أضحهم الرد، وقد  
تقبل هذا التأويل لو كان قريباً أو يكاد،  
ولكننا نراه بعيداً ويرونه قريباً.

لماذا لا نُعرب (أما) حرف تشبيه  
واستفتاح ك (ألا)، و (أما)، أو نعربه  
حرف تفصيل، وكفى، جيء به لغرض  
التوكيد؟ قال الزمخشري: ((وفائدته في  
الكلام أن يعطيه فضل توكيد، تقول: زيد  
ذاهب، فإذا قصدت توكيد ذلك، وأنه لا  
محالة ذاهب، وأنه بصدد الذهاب، وأنه  
منه عزيمة، قلت: أما زيد فذاهب)) ٥٠.

ولماذا لا نُعرب الفاء التي يرونها  
لازمة في الجواب: حرفاً لتزيين اللفظ كما  
أعربوها في (فقط) إن وردت، وإن لم ترد  
فلا حرج على المتكلم؟

لم يقرن فيها جواب (أما) بالفاء قال:  
((وقد خولفت القاعدة في هذه الأحاديث،  
فعلّم بتحقيق عدم التضييق، وإن من خصه  
بالشعر، أو الصورة المعينة من النثر مقصراً  
في فتوَاه، عاجز عن نصرة دعوَاه)) ٤٠

وخذ من هذا التمسك بهذه الفاء  
فستجده عند جلّ النحويين حتى المحدثين  
منهم، فمن المحدثين الدكتور عباس حسن  
الذي يصرح بأن الفاء زائدة لمجرد الربط  
فليست عاطفة ولا لغيرة، ومع أنها زائدة  
لا يجوز حذفها إلا إذا دخلت على مقول  
محذوف ٤١، فمن جهة يقولون: إنها زائدة،  
والحرف الزائد كما نعلم يجوز حذفه  
كحذف حرف الجر (من) في قولنا: ما  
قام من أحد، ومن جهة أخرى يقولون: لا  
يجوز حذفها، ألا يعد هذا تناقضاً؟ وإذا  
قردوا في قوله تعالى: (فأما الذين أسودت  
وجوههم أكفرتم بعد إيمانكم) ٤٢: فيقال  
لهم: أكفرتم، فما عساهم يقدرون في كثرة  
الشواهد المشابهة، قال العلامة الشمني:  
((وهو كثير، قال أبو علي الفارسي: هو  
كالبحر، حدث عنه ولا حرج)) ٤٣.

وهالك حديثين صحيحين عن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم:  
أما الأول فقوله صلى الله عليه وسلم:  
((أما بعد، ما بال رجال يشترطون شروطاً  
ليست في كتاب الله)) ٤٤.

أما الثاني فقوله صلى الله عليه  
وسلم: ((أما موسى كآني أنظر إليه إذا  
أنحدر في الوادي)) ٤٥، ونستأنس بقول  
عائشة رضي الله عنها: ((وأما الذين  
جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافاً  
واحداً)) ٤٦، ويقول البراء بن عازب رضي  
الله عنه: ((أما رسول الله صلى الله عليه  
وسلم لم يول يومئذ)) ٤٧.

وهو قوله: ((إذا عجز الفقيه عن تليل  
الحكم قال: هذا تعبدني، وإذا عجز النحوي  
عنه قال: هذا مسموع)) ٣٨.

وصدق ابن مضاء القرطبي حين  
قال: ((إن قيل: فقد أجمع النحويون  
عن بكرة أبيهم على القول بالعوامل وإن  
اختلفوا، فبعضهم يقول: العامل في كذا  
كذا، وبعضهم يقول: العامل فيه ليس كذا،  
إنما هو كذا، على ما فسره بعد إن شاء  
الله؟ قيل: إجماع النحويين ليس بحجة  
على من خالفهم)) ٣٩، نعم، لا اجتهاد  
مع النص في المسائل المتعلقة بأمر الدين،  
ولكن باب الاجتهاد مفتوح على مصراعيه  
في العلوم المختلفة ولا سيما علم النحو،  
وإذا كان الله تعالى يحب أن تؤتى رخصه  
في مسائل الدين لما فيها من التوسيع على  
عباده فما بالك بلغة هيأ لها الله تعالى  
اتساعاً في الدلالات، وعمقاً في المضامين  
الأسلوبية، فلماذا نضيّق عليها بقولاب  
مصنوعة أضفوا عليها قدسية تدعى  
القاعدة، لا يأتيها الباطل من بين يديها  
ولا من خلفها، ونسوا أن الذي وضعها بشر  
يُصيب ويخطئ ويستدرِك عليه وإن ازدادت  
تلك القاعدة بلقب الإجماع، أعني إجماع  
النحاة لا الفقهاء.

وبعد الاطلاع على جلّ الكتب الواقعة  
بين يدي الباحث التي تناولت مسألة وجوب  
اقتران الفاء بجواب (أما) نستطيع أن  
نجزم بجواز ذكر الفاء لا وجوبها، ولكي  
نكون أكثر دقة وإنصافاً دعونا نقول:  
الأولى اقتران جواب (أما) بالفاء لكثرة  
النصوص القرآنية وغيرها، ولكن لا نلزم  
بهذه الفاء أحداً، ومن الإجحاف أن نعت  
الذي لا يتقيد بها بالخطأ أو اللحن، والله  
در ابن مالك حين ذكر أحاديث نبوية

وعليه فيُعربُ ما بعد (أما) على حسب موقعه في الجملة، فمثلاً في قولنا: "أما زيدٌ فكريمٌ" نُعربُ (أما) حرفَ تنبيهٍ واستفتاح، و(زيد) مبتدأ، والفاءُ حرفاً لتزيين اللفظ، و(كريم) خبراً، وفي قوله تعالى: "أما الذين أسودتْ وجوههم أكرهتم بعد إيمانكم ٥١ نُعربُ (الذين) مُنادى، وفي قوله تعالى: "فأما إن كان من المقربين فروحٌ وريحانٌ وجنتٌ نعيمٌ ٥٢ نُعربُ (أما): حرفَ تنبيهٍ واستفتاح، وبعدهُ جملةٌ شرطيةٌ بأركانها لا علاقة لها ب (أما) إلا من جهة توكيد المعنى كما عرفنا، وفي قوله تعالى: "وأما الذين كفروا أفلم تكن آياتي تتلى عليكم ٥٣ نُعربُ (الذين) مُنادى، وهكذا نُعربُ ما يأتي بعد (أما) على حسب موقعه في الجملة.

وهنا أسألُ القارئ: ألم ترتح نفسك لهذا الإعرابِ القريب؟ أليس عدمُ التقديرِ أولى من التقدير، والتَّمَجُّل، وادِّعاء تأويلٍ قد يكونُ مقصوداً وقد لا يكونُ؟ والله تعالى أعلم.

### نتائج البحث وتوصياته

الحمدُ لله سابعُ النعم، والصلوة والسلامُ على خاتمِ رسله في كلِّ الأممِ محمدِ بنِ عبدِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَلَى عِتْرَتِهِ ٥٤ وخلفائه الراشدين، وعلى آله، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فإنَّ الباحثَ ليسَ من دُعاةِ التجديدِ النَّحْوِيِّ الذي ينادي به بعضُ المحدثين، وفي مقابل ذلك لا نَقْدُسُ كلُّ ما يُقرأ دون تدبُّرٍ وتفكُّر، فإنَّ ظَهَرَ للقارئِ العزيزِ دليلٌ وحجَّةٌ يردُّ بها رأينا فليفيدنا بهما ونحنُ له من الشاكرين، وإنَّ اقتنَعَ به فليعننا على نشره بين الباحثين والمتعلمين كي نعمَّ الفائدة.

وفي خاتمة هذا البحثِ المتواضع نستطيعُ أنْ نقول: إننا وصلنا إلى نتائج مهمة يمكننا إجمالها في النقاط الآتية:

١- (أما) حرفُ عطفٍ عندَ جمهورِ النحويين، وخالفهم أبو عليِّ الفارسي، وابنُ السراج.

٢- (أما) حرفٌ للاستئناف والتفصيل عندَ بعضِ النحاة، و(أما) تأخذُ معاني (أو) العاطفة من الشكِّ، والتخيير، وغيرهما عندهم.

٣- (أما) حرفٌ عَرَضٍ، أو حرفٌ للتنبيه، والاستفتاح.

٤- يوصي الباحثُ بأنَّ تُعربَ (أما) حرفٌ تنبيهٍ واستفتاح، وتُعربَ الفاءُ حرفاً لتزيين اللفظ كما أعرَبوها في (فقط) إنَّ وردت في الجملة، وإنَّ لم ترد فلا حَرَجَ على الناطقين بدونه، كما يأملُ الباحثُ من القائمين على هذا المؤتمر جزاهمُ اللهُ كلُّ خيرٍ عَرَضَ هذا البحثُ على المجامع اللغوية في الوطن العربي، لعلنا نقدم شيئاً جديداً محموداً باسم هذا المؤتمرِ الموقرِ يخدمُ هذه اللغةَ الشريفة، والله من وراء القصد.

## هوامشُ البحث

- ١- آل عمران ١٠٦.
- ٢- نفسها ١٠٧.
- ٣- صحيح البخاري كتاب البيوع باب إذا اشترط شروطاً في البيع لا تحل رقم (٢٠٦٠) ٧٥٩/٢ صحيح مسلم باب إنما الولاء لمن أعتق رقم (٦) (١٥٠٤) ١١٤١/٢ مسند الإمام أحمد رقم (٢٥٧٨٦) ٥١٥/٤٢.
- ٤- البيت منسوب إلى رجل من ضباب في: خزنة الأدب ٦٩٤/١١، وبلا نسبة في: شرح المفصل ٣٩٩/٤ أسرار العربية ١١٠ المحكم والمحيط الأعظم ١٥٠/٨ اللسان (ضرر).
- ٥- البيت منسوب إلى الحارث بن خالد المخزومي في: الخزنة ٤٥٢/١، وبلا نسبة في: شرح المفصل ٣٩٩/٤ أسرار العربية ١١٠.
- ٦- ينظر: شرح المفصل ٢٤/٥ رصف المباني ١٠٠.
- ٧- ينظر شرح المفصل ٢٤/٥.
- ٨- نفسه الصفحة نفسها.
- ٩- ينظر: رصف المباني ١٠٠.
- ١٠- الكتاب ٤٢٩/١.
- ١١- مغني اللبيب ٨١/١.
- ١٢- الكهف ٧٩.
- ١٣- نفسها ٨٠.
- ١٤- نفسها ٨٢.
- ١٥- ينظر: شرح ابن عقيل ٢٣/٢.
- ١٦- منازل الحروف ٥٦ ٥٧.
- ١٧- ينظر: رصف المباني ٩٦ ٩٧.
- ١٨- شرح ابن الناظم ٥١٠.
- ١٩- ينظر: المحرر في النحو ١٠٧٥/٣.
- ٢٠- البيت لعلامة الفحل في: ديوانه ٢٣ اللسان (ثرمد).
- ٢١- البيت منسوب إلى العباس بن مرداس في ديوانه ١٢٨ قطر الندى ١٩٤ تاج العروس ١٧٧/١٧ اللسان (خرش)، ومنسوب إلى الخفاف بن ندبة في: الحيوان ٢٤/٥ الإبانة ١٩٤/١ ١٩٥، وبلا نسبة في: المطالع السعيدة ٢٠٧ البيهة المرضية ١٤٩.
- ٢٢- الكتاب ٤١٠/١.
- ٢٣- ينظر: الكتاب ١٣٧/٣ المقتضب ٧١/٢ تسهيل الفوائد ٢٤٥/١ شرح الرضي ١٥٠/٢ رصف المباني ٩٧ ارتشاف الضرب ١٨٩٣/٤ البيهة المرضية ٤٨١ المطالع السعيدة ٤٥٨ شرح التصريح ٢١٦/٢ حاشية الصبان ٦٣/٤.
- ٢٤- ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ٣٦٢/٢.
- ٢٥- تفسير القرآن العظيم ٢٥/١١.
- ٢٦- البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ١٥٠ وفيه (أماً) بدل (أيما) تفسير القرآن العظيم ٢٥/١١ المحتسب ٢٨٤/١ الإبانة ٩١/٢، وفيها (أيما).
- ٢٧- الضحى ١١.
- ٢٨- الواقعة ٨٨ ٨٩.
- ٢٩- ارتشاف الضرب ١٨٩٦/٤.
- ٣٠- الواقعة ٩٠ ٩١.

- ٢١- الضحى ٩.
- ٢٢- سبق تخريجه.
- ٢٣- المقتضب ٧٥/١.
- ٢٤- حاشية الصبان ٦٢/٤.
- ٢٥- الجاثية ٢١.
- ٢٦- البحر المحيط ١٨/٣.
- ٢٧- الخصائص ١٨٩/١ ١٩٠.
- ٢٨- الاقتراح ١١٧.
- ٢٩- الرد على النحاة ٧٤.
- ٤٠- شواهد التوضيح والتصحيح ١٣٨.
- ٤١- النحو الوافي ٥٠٧/٤.
- ٤٢- آل عمران ١٠٦.
- ٤٣- حاشية الشمسي ١٢١/١.
- ٤٤- سبق تخريجه.
- ٤٥- صحيح البخاري كتاب الحج باب التلبية إذا انحدر في الوادي رقم (١٤٨٠) ٥٦٣/٢.
- ٤٦- نفسه كتاب الحج باب طواف القارن رقم (١٥٥٧) ٥٩٠/٢.
- ٤٧- نفسه كتاب الجهاد باب من قال: خذها وأنا ابن فلان رقم (٢٨٧٧) ١١٠٧/٣.
- ٤٨- سبق تخريجه.
- ٤٩- سبق تخريجه.
- ٥٠- الكشاف ١٤٦/١ وينظر: شرح ابن طولون ٢٥١/٢.
- ٥١- آل عمران ١٠٦.
- ٥٢- الواقعة ٨٨ ٨٩.
- ٥٣- الجاثية ٣١.
- ٥٤- عِتْرَةُ الرَّجُلِ: أقرباؤه، ينظر: اللسان (عتر).

## قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم برواية حفص بن سليمان لقراءة عاصم بن أبي النجود الكوفي.
- ١- الإبانة في اللغة العربية لسلمة بن مسلم العوثبي الصّحاري تحقيق: د/ عبد الكريم خليفة وآخرون وزارة التراث القومي والثقافة مسقط سلطنة عمان ط الأولى ١٩٩٩م.
- ٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي محمد بن يوسف بن علي ت: ٧٤٥هـ تحقيق: د/ رجب عثمان محمد مراجعة: د/ رمضان عبد التواب مطبعة المدني القاهرة ط الأولى ١٩٩٨م.
- ٣- أسرار العربية لعبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد الأنباري ت: ٥٧٧هـ تحقيق: د/ فخر صالح قدارة دار الجيل بيروت لبنان ط الأولى ١٩٩٥م.
- ٤- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي محمد بن يوسف ت: ٧٤٥هـ تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود الشيخ علي محمد معوض دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط الأولى ٢٠٠١م.
- ٥- البهجة المرضية للسيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ت: ٩١١هـ تحقيق: محمد صالح بن أحمد الغرسي دار السلام القاهرة ط الأولى ٢٠٠٠م.
- ٦- تاج العروس من جواهر القاموس لمحمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني الملقب بالمرتضى الزبيدي تحقيق: مجموعة من المحققين دار الهداية بلا.
- ٧- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لمحمد بن عبد الله بن مالك ت: ٦٧٢هـ تحقيق: محمد كامل بركات دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ١٩٦٧م.
- ٨- تفسير القرآن العظيم لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي بن أبي حاتم ت: ٢٢٧هـ تحقيق: أسعد محمد الطيب مكتبة مصطفى الباز المملكة العربية السعودية ط الثالثة ١٤١٩هـ.
- ٩- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك لبدر الدين الحسن بن قاسم المرادي ت: ٧٤٩هـ تحقيق: أحمد محمد عزوز المطبعة العصرية صيدا بيروت ٢٠١١م.
- ١٠- حاشية الشُّمْنِيَّ عَلَى مَفْنِي اللَّيْبِبِ لِشُّمْنِيَّ تقي الدين أحمد بن محمد ت: ٨٧٢هـ دار البصائر القاهرة ط الأولى ٢٠٠٩م.
- ١١- حاشية الصَّبَّانِ لمحمد بن علي الصبان الشافعي ت: ١٢٠٦هـ دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط الأولى ١٩٩٧.
- ١٢- الحيوان لأبي عثمان بن بحر الجاحظ ت: ٢٥٥هـ تحقيق: عبد السلام محمد هارون دار الجيل بيروت لبنان ١٩٩٦م بلا.
- ١٣- خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب للبيداي ت: ١٠٩٢هـ تحقيق: عبد السلام محمد هارون مكتبة الخانجي القاهرة ط الثانية ١٩٨٩م.
- ١٤- الخصائص لابن جني أبي الفتح عثمان ت: ٣٩٢هـ تحقيق: محمد علي النجار عالم الكتب بيروت لبنان بلا.
- ١٥- ديوان العباس بن مرداس السلمي جمع وتحقيق: د/ يحيى الجبوري دار الجمهورية بغداد ١٩٦٨م.
- ١٦- ديوان علقمة بن عبدة شرحه وعلق عليه: سعيد نسيب مكارم دار صادر بيروت لبنان ط الأولى ١٩٩٦م.
- ١٧- ديوان عمر بن أبي ربيعة تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد مطبعة المدني القاهرة ١٢٨٤هـ.
- ١٨- الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي أبي العباس أحمد بن عبد الرحمن اللخمي ت: ٥٩٢هـ تحقيق: د/ محمد إبراهيم البنا دار الاعتصام القاهرة ط الأولى ١٩٧٩م.
- ١٩- رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي أحمد بن عبد النور ت: ٧٠٢هـ تحقيق: أحمد محمد الخراط مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق سوريا بلا.
- ٢٠- شرح التصريح على التوضيح للأزهري خالد بن عبد الله ت: ٩٠٥هـ فيصل عيسى البابي الحلبي القاهرة بلا.
- ٢١- شرح الرضي على الكافية للشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاسترايادي ت: ٦٨٦هـ تحقيق: يوسف حسن عمر جامعة قار يونس ليبيا ١٩٧٥م.
- ٢٢- شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك لابن طولون أبي عبد الله شمس الدين محمد بن علي ت: ٩٥٢هـ تحقيق: د/ عبد الحميد جاسم محمد الفيّاض الكبيسي دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط الأولى ٢٠٠٢م.



- ٢٣- شرح ابن عقيل على أنبية ابن مالك لابن عقيل بهاء الدين عبد الله بن عقيل ت: ٥٧٦٩ تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد مكتبة دار التراث القاهرة ط العشرون ١٩٨٠م.
- ٢٤- شرح المفصل لابن يعيش موفق الدين يعيش بن علي ت: ٦٤٢٢ تحقيق: د/ إميل بديع يعقوب دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط الأولى ٢٠٠١م.
- ٢٥- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك لبدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك ت: ٦٨٦ تحقيق: محمد باسل عيون السود دار الكتب العلمية ط الأولى ٢٠٠٠م.
- ٢٦- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك جمال محمد بن عبد الله ت: ٦٧٢٢ تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي عالم الكتب بيروت بلا.
- ٢٧- صحيح البخاري (الجامع الصحيح المختصر) لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ت: ٢٥٦٦ تحقيق: د/ مصطفى ديب البغا دار ابن كثير اليمامة بيروت ط الثالثة ١٩٨٧م.
- ٢٨- صحيح مسلم لأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري ت: ٢٦١١ تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي دار إحياء التراث العربي بيروت بلا.
- ٢٩- قطر الندى وبل الصدى لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري ت: ٧٦١١ تأليف: محمد محي الدين عبد الحميد دار قتيبة الكويت الصفاة بلا.
- ٣٠- الكتاب لسبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ت: ١٨٠٠ تحقيق: عبد السلام محمد هارون دار الجيل بيروت لبنان ط الأولى بلا.
- ٣١- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري أبي القاسم محمود بن عمر ت: ٥٢٨٨ تحقيق: عبد الرزاق المهدي دار إحياء التراث العربي بيروت.
- ٣٢- لسان العرب لابن منظور أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن علي ت: ٧١١١ دار الحديث القاهرة.
- ٣٣- المحسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لأبي الفتح عثمان بن جني ت: ٣٩٢٢ وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٩٩٩م.
- ٣٤- المحرر في النحو لعمر بن عيسى بن إسماعيل ت: ٧٠٢٢ تحقيق ودراسة: أ.د/ منصور علي محمد عبد السميع دار السلام للنشر والتوزيع والترجمة القاهرة ط الأولى ٢٠٠٥م.
- ٣٥- المحكم والمحيط الأعظم لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده ت: ٤٥٨٨ تحقيق: عبد الحميد هندواي دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط الأولى ٢٠٠٠م.
- ٣٦- المسند للإمام أحمد بن حنبل ت: ٢٤١١ تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون مؤسسة الرسالة ط الثانية ١٩٩٩م.
- ٣٧- المطالع السعيدة للسيوطي لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ت: ٩١١١ تحقيق: د/ طاهر سليمان حموده الدار المصرية الإسكندرية بلا.
- ٣٨- مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام الأنصاري جمال الدين عبد الله بن يوسف ابن أحمد ت: ٧٦١١ د/ مازن المبارك ومحمد علي عبد الله ط السادسة ١٩٨٥م.
- ٣٩- مقتضب للمبرد محمد بن يزيد بن عبد الأكبر ت: ٢٨٥٥ تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة عالم الكتب. - بيروت بلا.
- ٤٠- منازل الحروف لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني ت: ٢٨٤٤ تحقيق: إبراهيم السامرائي دار الفكر للنشر والتوزيع عمان ١٩٨٤م.
- ٤١- النحو الوافي د/ عباس حسن دار المعارف القاهرة ط الحادية عشرة بلا.